

Distr.: General
11 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2022

موجز

يرفع فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى المجلس التنفيذي تقريره السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره 13/2015 المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، مقدم استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ (ج) بيان عن الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بما يلي:

- (أ) التقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات لعام 2022، ورد الإدارة على ذلك التقرير؛
- (ب) التقدم الكبير المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة؛
- (ج) امتثال الفريق للمعايير الدولية، حسبما تأكد في تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة التي اضطلع الفريق بها؛



- (د) الرأي، المقدم استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع (عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2015)؛
- (هـ) التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة لعام 2022 (عملا بالقرار 37/2008) واختصاصاتها المنقحة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	أولا - مقدمة
6	ثانيا - الولاية
6	ثالثا - الرأي
7	رابعا - ملخص الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي
8	خامسا - بيان الاستقلال والتقيد بمعايير المراجعة الداخلية
9	سادسا - تخصيص الموارد وتوزيعها
10	سابعا - تنفيذ خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2021
15	ثامنا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات
17	تاسعا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية
21	عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية
22	حادي عشر - التحقيقات

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - مقدمة

1 - **الهدف** - يلخص هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2022. ويقدم التقرير رأيا عاما بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به⁽¹⁾. وقد تضمنت المعايير المستخدمة في تكوين هذا الرأي ما يلي: نتائج عمليات المراجعة الداخلية وعمليات مراجعة حسابات المشاريع في عام 2022؛ ونتائج الاستعراضين اللذين أجراهما طرف ثالث في عام 2022؛ وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة من هذه السنة والسنوات السابقة؛ وعمليات المراجعة المحاسبية القضائية؛ وبرنامج المراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات؛ والاستنتاجات المستخلصة من التحقيقات.

2 - **الرأي** - يرى الفريق، استنادا إلى نطاق أعمال المراجعة والتحقيقات المضطلع بها في عام 2022، أن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع كانت مرضية جزئيا من حيث الكفاية والفعالية (هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة)، أي أن هذه الأنشطة كانت قائمة وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ولم تكن نتائج الاستعراضين اللذين أجراهما طرف ثالث لآليات الرقابة لدى مكتب خدمات المشاريع على الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ولنظم الرقابة الداخلية للمكتب مرضية؛ ولم يكن التقييم الذاتي للاستقلالية مرضيا أيضا. ولكن، على النحو المفصل في الفصل الثامن من هذا التقرير، اتخذت إجراءات بشأن 98 في المائة من التوصيات التي قدمها الفريق، مما يدل على اتخاذ إجراءات مناسبة وفي الوقت المناسب عندما كانت التحسينات ضرورية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وكان هناك إجراء واحد متفق عليه مفتوح منذ أكثر من 18 شهرا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أي أقل بثلاثة إجراءات مما كان الحال عليه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

3 - **نواتج المراجعة** - في عام 2022، أعطيت الأولوية للعمل الناشئ عن الإخفاقات المرتبطة بالمبادرة السابقة للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، بما في ذلك (أ) إجراء تقييم شامل للاستقلالية؛ (ب) تنفيذ التوصيات الـ 11 الواردة في تقييم الاستقلالية؛ (ج) التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيقات المتصلة بمخالفات مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛ (د) العمل الذي اضطلع به مدير الفريق، الذي كُلف بالعمل بصفة المنسق الوحيد لمكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بجميع الشؤون القانونية الناشئة عن الإخفاقات المرتبطة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛ (هـ) العمل مع المانحين والشركاء لإعادة توطيد السمعة الحسنة لمكتب خدمات المشاريع؛ (و) مراجعة ميثاق مراجعة الحسابات للفريق. وإضافة إلى ذلك، قدم الفريق 11 تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية لحسابات والتقارير عن الأنشطة الاستشارية، وتقرير واحد عن عمليات المراجعة المحاسبية القضائية و37 تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع⁽²⁾. وبلغ متوسط الوقت المستغرق لإصدار تقارير المراجعة الداخلية 109 أيام، وهو ما تجاوز حدود مؤشر الأداء الرئيسي المستهدف وهو 90 يوما. وأظهر الفريق أيضا قدرا أكبر من المرونة في إدارة استفسارات المراجعة، نظرا لأن المكاتب القطرية تشارك

(1) القرار 13/2015.

(2) يحتسب المشروع الذي يصدر بشأنه تقرير عن المراجعة الداخلية وتقرير عن المراجعة المالية كتقرير واحد لمراجعة حسابات المشروع.

بكتافة في إدارة شواغل الشركاء الناشئة عن أزمة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وأصدر الفريق 155 توصية في عام 2022 مقارنة بـ 122 توصية في عام 2021. وتعزز الزيادة إلى العدد الأكبر من توصيات مراجعة حسابات المشاريع والتوصيات المتعلقة بالتقييم الذاتي.

4 - **نتائج التحقيقات** - تعامل الفريق في عام 2022 مع عدد أكبر بكثير من القضايا مقارنة بعام 2021. فقد فتح 124 قضية، بزيادة قدرها 51 في المائة عن عام 2021 (82 قضية). وعلى الرغم من زيادة عبء العمل، تمكن الفريق من إنجاز 106 قضايا في غضون فترة 4,3 أشهر في المتوسط. وبلغ مجموع الخسائر المالية المثبتة بأدلة في القضايا التي حُقِّق فيها في عام 2022 ما قدره 971 293 دولاراً، مقارنة بمبلغ قدره 375 550 دولاراً في عام 2021.

5 - **الجودة** - خضع فريق المراجعة لتقييم خارجي للجودة في عام 2021 وحصل على أعلى تقدير، هو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ومدونة الأخلاقيات لمعهد المدققين الداخليين. وإضافة إلى ذلك، خضع فريق التحقيقات لتقييم خارجي للجودة في عام 2020، قدم نتيجة إيجابية شاملة، بما في ذلك الامتثال لإطاره القانوني وللمعايير المقبولة عموماً للتحقيقات في المنظمات الدولية.

6 - **دعم المبادرات الاستراتيجية** - ركز الفريق، في مراجعاته الميدانية في جميع أنحاء العالم، على المجالات الاستراتيجية والوظيفية الرئيسية المتمثلة في ما يلي: الصحة، والسلامة، والإدارة الاجتماعية والبيئية؛ والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والمسائل الجنسانية. واستهل أربع مهام استشارية في عام 2022، هي إدارة الأزمات؛ وكفاءة عملية استعراض التصاميم؛ والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والصحة، والسلامة، والإدارة الاجتماعية والبيئية، وهي ستجز جميعها في عام 2023. وأجرى متابعة لـ 51 من الحلول المستدامة التي انبثقت من مهمة عام 2021 الخاصة بتحليل الأسباب الجذرية لـ 20 مشكلة، جرى تنفيذ الحلول الخاصة بـ 18 مشكلة منها وإغلاقها بنجاح في عام 2022.

7 - **إطار المساءلة** - تتألف ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب خدمات المشاريع، التي تمثل ركائز داخلية بالنسبة للمكتب، مما يلي: فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات؛ واللجنة الاستشارية للمراجعة؛ ومكتب الأخلاقيات والامتثال؛ والمكاتب الإقليمية؛ ومكتب المستشار القانوني العام؛ وفريق التعيين والاختيار؛ ومجلس التعيين والاختيار؛ ولجنة العقود والممتلكات بالمر؛ واستعراض الأعمال الفصلي للأداء المؤسسي؛ وتوجيهات وتعليمات المكتب التنفيذي التابع لمكتب خدمات المشاريع. وتتمثل الركائز الخارجية لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب خدمات المشاريع في ما يلي: الجمعية العامة؛ والأمين العام؛ والمجلس التنفيذي؛ ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛ ووحدة التفتيش المشتركة؛ واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

8 - **إطار السياسات** - يواصل مكتب خدمات المشاريع تنفيذ الإطار المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال، مبيّطاً بذلك أدوات سياسته الداخلية ومُعزّزاً مواءمتها مع العمليات. وفي عام 2022، أصدر المكتب أمراً توجيهياً واحداً خاصاً بالمكتب التنفيذي، ونشرة تعليمات تشغيلية تنفيذية واحدة، وتوجيهاً تشغيلياً واحداً، وسبع نشرات تعليمات تشغيلية. وأصدر المدير التنفيذي الإطار التشريعي المستكمل لمكتب خدمات المشاريع والميثاق المستكمل للمراجعة الداخلية والتحقيقات. وشملت التحسينات التي أدخلت على السياسات إدارة المشاريع، والأخلاقيات، وإدارة الخزانة والنقدية، وإدارة المخاطر، والإطار التشريعي للمكتب نفسه.

ثانياً - الولاية

9 - يرد التعريف بولاية فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات ونطاق عمله ومسؤوليته ومسألته ومعاييرها في ميثاق المراجعة الداخلية والتحقيقات عملاً بالتوجيه التنفيذي OD.ED.2022.01. وبموجب إطار مكتب خدمات المشاريع المتعلق بالحوكمة والمخاطر والامتثال، يشكل الفريق خط الدفاع الثالث. ويقرر المدير التنفيذي، في النظام المالي والقواعد المالية لمكتب خدمات المشاريع، الولاية والوظائف فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية والتحقيقات داخل المكتب عملاً بالتوجيه EOD.ED.2017.04.

10 - ومدير الفريق مسؤول أمام المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، ويساعده في أداء وظيفة المساءلة التي يضطلع بها. ويوفر الفريق للمكتب خدمات الضمان والمشورة والخدمات الاستشارية المستقلة والمحايدة لتحسين عمليات المكتب. ويساعد الفريق المكتب على تحقيق أهدافه باتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المكتب. ويقدم المساعدة أيضاً في حماية نزاهة المنظمة وسمعتها الحسنة.

11 - وقد وصل الفريق في عام 2022 التعامل مع اللجنة الاستشارية للمراجعة التابعة للمكتب. ووفقاً للقرار 37/2008، يُرفق التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة لعام 2022 بهذا التقرير بوصفه المرفق 7.

12 - وتتطلب المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية أن يُقدّم الرئيس التنفيذي للمراجعة تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية. ويتولى الفريق، الذي ينبغي أن يكون بمنأى عن أي تدخل في شؤونه، المسؤولية عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بأعمال الغش، والفساد، وسوء السلوك الجنسي وغيره من أشكال سوء السلوك التي تضر بمصالح المكتب والتي يرتكبها موظفو المكتب والمتعاقدون معه وأطراف أخرى.

13 - وطلب المجلس التنفيذي في قراره 21/2022 إلى مدير الفريق تقديم تقييم شامل لاستقلاليته. وخلص التقييم إلى أن الفريق لم يكن بمنأى عن التدخل في وظائفه المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيق، وقدم 11 توصية لتعزيز استقلاليته. وبعد تنفيذ 10 توصيات والتنفيذ الجزئي للتوصية المتبقية في عام 2022، وبالنظر إلى إمكانية تواصل مدير الفريق بصورة حرة وغير مقيدة حالياً مع المجلس واللجنة الاستشارية للمراجعة، يؤكد الفريق استقلاله التنظيمي.

ثالثاً - الرأي

14 - تقع على عاتق الإدارة مسؤولية الحفاظ على كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع. ويتولى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات المسؤولية عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية إطار العمل وفعاليته.

15 - أساس الرأي - أجرى الفريق التقييم وفقاً لإطار الممارسات المهنية لمعهد المدققين الداخليين، والمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي وضعها وأقرها مؤتمر المحققين الدوليين. ويعتقد الفريق أن الأدلة التي استقاها كافية ومناسبة لأن تشكل أساساً يقيم عليه رأيه.

16 - الاستثناءات - لا توجد استثناءات.

17 - القيود على النطاق - لا توجد قيود على النطاق.

18 - الرأي العام - يرى الفريق أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع كانت مرضية جزئياً من حيث الكفاية والفعالية (هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة). ويعني ذلك أن هذه العمليات كانت قائمة وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسينات كبيرة. ويمكن أن تؤثر المسائل التي تم تحديدها تأثيراً كبيراً في تحقيق أهداف المكتب.

رابعاً - ملخص الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي

19 - يستند الرأي العام الذي توصل إليه فريق المراجعة الداخلية والتحقق إلى الأدلة التالية: (أ) وضع وتنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2022 التي وافق عليها المدير التنفيذي بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية للمراجعة التابعة للمكتب؛ (ب) نتائج وتقييمات فرادى مهام المراجعة⁽³⁾؛ (ج) نتائج الاستعراضين اللذين أجراهما طرف ثالث⁽⁴⁾ ونتائج التقييم الذاتي للاستقلالية؛ (د) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة توصيات المراجعة؛ (هـ) عمليات المراجعة المحاسبية القضائية؛ (و) برنامج المراجعة المستمرة للحسابات وتحليل البيانات؛ (ز) النتائج المستخلصة من التحقيقات؛ (ح) عدد توصيات المراجعة الصادرة؛ (ط) حالة تنفيذ توصيات المراجعة في نهاية السنة التقويمية.

الجدول 1

توزيع تقييمات مراجعة الحسابات لعامي 2021 و 2022

العام	2022				2021			
	عمليات مراجعة الحسابات الداخلية ⁽¹⁾	المشاريع ⁽²⁾	المرجحة ⁽³⁾	المجموع	عمليات مراجعة الحسابات الداخلية	المشاريع	المرجحة	المجموع
مرض	3	54	30,0	73	3	49	27,5	85
مرض جزئياً: بحاجة إلى بعض التحسينات	3	13	9,5	23	1	2	2,0	6
مرض جزئياً: بحاجة إلى تحسينات كبيرة	1	0	1,0	3	1	0	1,0	3
غير مرض	0	1	0,5	1	2	0	2,0	6
المجموع	7	68	41,0	100	7	51	32,5	100

(أ) عند تصنيف استنتاجات المراجعة، يعتبر تقرير التقييم الأمني لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت) الذي أكد الامتثال لضوابط نظام سويفت الإلزامية، وتقريراً تأكيد الاستثمارات (المتضمنان للأرصدة المؤكدة والموقعة) تقارير مرضية.

(3) تشمل مهام المراجعة عمليات المراجعة الداخلية للمكاتب الميدانية، والاستعراضات الاستشارية، وعمليات المراجعة الداخلية والمراجعة المالية للمشاريع.

(4) يشمل استعراضا الطرف الثالثة استعراضا لفعالية آليات الرقابة التابعة لمكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار واستعراضاً لنظم الرقابة الداخلية للمكتب.

(ب) يحتسب تقرير المراجعة المالية وتقرير المراجعة الداخلية لنفس المشروع كعمليتي مراجعة للمشروع في هذا الجدول. ولأغراض الحساب الحالي، تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأياً غير مشفوع بتحفظ مرضية، في حين تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأياً مشفوعاً بتحفظ غير مرضية.

(ج) قد لا تمثل عمليات مراجعة حسابات المشاريع بالكامل جوانب الحوكمة والمخاطر والامتثال لمكتب خدمات المشاريع، لأن نطاقها يختلف عن عمليات المراجعة الداخلية للمكاتب القطرية. ومع ذلك، فإنها توفر مؤشراً عن جوانب الحوكمة والمخاطر والامتثال للمكتب. ويقدر الفريق أن نتائج عمليات مراجعة حسابات المشاريع تعطي تأكيداً بنسبة 50 في المائة بشأن هذا المجال.

20 - ويعتمد الفريق أيضاً على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية، أو أوجه الإخفاق المحتملة في الرقابة، أو المخالفات، أو حالات عدم الامتثال التنظيمي التي يمكن أن تكون مهمة لمجال الرقابة، والإبلاغ عنها.

21 - وقد نُظر في البيانات الكمية والنوعية الواردة أدناه عند صياغة الرأي العام لعام 2022:

(أ) فيما يتصل بعمليات المراجعة المالية للمشاريع في عام 2022، تم إصدار تقرير مراجعة حسابات لمشروع واحد متضمناً رأياً مشفوعاً بتحفظ (لم يصدر أي تقرير في عام 2021)؛

(ب) فيما يتصل بتقارير المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع، بلغ الأثر المحاسبي الناجم عن ملاحظات مراجعة الحسابات 1 458 873 دولاراً (مقابل 121 794 دولاراً في عام 2021)؛

(ج) في عام 2022، أثبت الفريق حدوث احتيال بقيمة 971 293 دولاراً، مقارنة باحتيال بقيمة 375 550 دولار في عام 2021؛

(د) لم يتم إثبات وقوع أي مدفوعات للموردين الخاضعين للعقوبات في أي من عامي 2022 و 2021؛

(هـ) لم يتم إثبات أي مدفوعات مكررة في عام 2022 (5 201 دولار في عام 2021)؛

(و) اعتبر معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، الذي بلغ في نهاية عام 2022 ما قدره 98 في المائة، "مرضياً"، مما يشير إلى أن مكتب خدمات المشاريع اتخذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب لمعالجة أوجه القصور التي حُددت في عمليات المراجعة (97 في المائة في عام 2021)؛

(ز) صدر عدد أكبر من التوصيات في عام 2022 مقارنة بعام 2021 (155 توصية في عام 2022، بارتفاع من 122 توصية في عام 2021).

خامساً - بيان الاستقلالية والتقييد بمعايير المراجعة الداخلية

22 - يضطلع فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات بأعمال مراجعة الحسابات الداخلية التي يكلف بها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المدققين الداخليين، والتي اعتمدها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة بغرض الاستخدام في حزيران/يونيه 2002.

23 - ويتعهد الفريق برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها يشمل ضمان الجودة على مستوى المهام، وتقييمات ذاتية متواصلة (تشمل تعليقات العملاء) وتقييماً خارجياً لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات.

24 - وفي أحدث تقييم من هذا القبيل، أنجز في 2021، حصل فيه المكتب على أعلى تقدير، وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ولمدونة الأخلاقيات لمعهد المدققين الداخليين.

25 - ويجري الفريق، في إطار برنامجه لضمان الجودة وتحسينها، استقصاءً لرضا الكيانات الخاضعة للمراجعة مع جميع تلك الكيانات بعد الانتهاء من كل مهمة. ويجري تحليل نتائج الاستقصاءات داخليا مرتين في السنة، ويجري تقاسم موجز للنتائج المستخلصة مع الفريق، تبرز فيه الممارسات الجيدة، ومجالات التحسين، وخطط العمل المقابلة لها، وتقارن فيه النتائج بنتائج السنوات السابقة.

26 - وقد أجرى الفريق تقييما شاملا لاستقلاليتته. وخلص التقييم إلى أن الفريق لم يكن بمنأى عن التدخل في وظائفه المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيق، وقُدمت 11 توصية لتعزيز استقلاليتته. وأبلغ المجلس بنتائج التقييم في دورته العادية الثانية لعام 2022. ونُفذت عشر توصيات بالكامل في عام 2022 وقام الفريق بمراجعة ميثاقه، حيث تناول جميع الثغرات التي ساهمت في افتقاره إلى الاستقلالية في السنوات الماضية. ونفذت التوصية المتبقية جزئيا في عام 2022، ومن المتوقع أن تتجزأ في عام 2023.

سادسا - تخصيص الموارد وتوزيعها

27 - خلال عام 2022، كان قسم المراجعة الداخلية للحسابات يتألف من مدير مراجعة واحد (وظيفة خ م د⁽⁵⁾ من الدرجة 12: ف-5)، ومراجعين داخليين (وظيفة خ م د من الدرجة 11: ف-4، ووظيفة خ م د من الدرجة 11: IICA 3)⁽⁶⁾، وثلاثة اختصاصيين في مراجعة الحسابات (وظيفة خ م د من الدرجة 10: ف-3، ووظيفتان خ م د من الدرجة 10: IICA 2)، واختصاصي تحليل بيانات (وظيفة خ م د من الدرجة 10: IICA 2)، ومساعد تحليل بيانات (وظيفة خ م د من الدرجة 05: LICA 5)⁽⁷⁾، ومساعد مراجعة حسابات (وظيفة خ م د من الدرجة 05: LICA 5). ووظيفة مدير المراجعة شاغرة منذ أيار/مايو 2022؛ وعملية التوظيف جارية.

28 - وكان قسم التحقيقات يتألف من مدير واحد (وظيفة خ م د من الدرجة 12 = ف-5)، وكبير محققين (وظيفة خ م د من الدرجة 11: IICA-3)، وثلاثة محققين (وظيفة خ م د من الدرجة 10: ف-3، ووظيفة خ م د من الدرجة 10: IICA-2 ووظيفة خ م د من الدرجة 09: IICA-1)، ومساعد تحقيقات (وظيفة خ م د من الدرجة 04: LICA-4). وكان مساعد واحد لمراجعة الحسابات والتحقيقات (وظيفة خ م د من الدرجة 04: LICA-4) يعمل في القسمين معا.

29 - وقدم المدير (مد-1)، المعين في أيار/مايو 2022، التوجيه والدعم إلى الفريق ككل.

30 - وبلغت الميزانية الإجمالية لفريق المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2022 مبلغا قدره 3,650 ملايين دولار؛ وهي ستبلغ 6,821 ملايين دولار في عام 2023. وعملا بالتوصية 4 من تقييم استقلالية الفريق، التي أعيد تأكيدها في القرار 13/2022، تمت الموافقة على زيادة الميزانية بنسبة 87 في

(5) خ م د: خدمة مدنية دولية.

(6) IICA: اتفاق فرادى المتعاقدين الدوليين.

(7) LICA: اتفاق فرادى المتعاقدين المحليين.

المائة لعام 2023. وتتمثل العناصر الرئيسية للزيادة في تعيين سبعة موظفين إضافيين وتحويل اتفاقات المتعاقدين المستقلين القائمة إلى تعيينات محددة المدة. وستدعم ميزانية عام 2023 التنفيذ الكامل لميثاق الفريق، واعتماد هيكل جديد، والتدريب الإلزامي للموظفين بما يتماشى مع المعايير التي وضعها معهد المدققين الداخليين.

31 - وستدعم الزيادة في الميزانية المهام المقررة التي تتطلب مجموعات محددة من المهارات، من قبيل استعراضات عملية استعراض تصاميم المكتب، ونظام إدارة الخزنة، ونظام أمن المعلومات. وستغطي أيضا تكاليف الخدمات القانونية والمراجعة المحاسبية القضائية للفضايا التي تتطلب معرفة تقنية أو محلية متخصصة لاستعراض الادعاءات.

32 - وتُمَوَّل عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي ينسقها الفريق من أموال المشاريع مباشرةً. ولذلك، لا يتحمل الفريق إلا تكاليف الدعم المرتبطة بها.

33 - واستُكْمِل الهيكل الداخلي للفريق بمراجعي حسابات ضيوف، وشركات خبيرة خارجية وخبراء متخصصين، من بينهم خبيران في الصحة والسلامة، وخبيران في الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسيين، واختصاصي في تكنولوجيا المعلومات، وعدد من مهندسي البنية التحتية، وخبراء في بذل العناية الواجبة، واختصاصيين في التحاليل الجنائية الحاسوبية. وإضافة إلى ذلك، أبرم الفريق اتفاقات طويلة الأجل مع ثمان شركات تحقيق لدعم عمله، وواصل الاحتفاظ بمحرر غير متفرغ لضمان جودة تقارير المهام.

34 - وحافظ الفريق على شراكته مع جمعية المدققين المعتمدين لقضايا الغش ومعهد المدققين الداخليين. وجميع المراجعين التابعين للفريق هم أعضاء في المعهد وهم يلتزمون بإطار الممارسات المهنية الدولية الخاص بالمعهد.

35 - وقد استوفى مراجعو الحسابات والمحققون شروط التعليم المهني المستمر، وحافظ كل منهم على ما يخصه من الألقاب والعضويات المهنية في مجالات مراجعة الحسابات، والمحاسبة، والتدقيق في عمليات الغش ونقابة مراجعي الحسابات.

36 - واضطلع الفريق بأنشطة لتبادل المعارف على مدار عام 2022 لدعم التطوير المهني المستمر وضمان مواكبة الفريق لأحدث التغييرات في السياسات والعمليات، وكذلك الاتجاهات الحالية في المراجعة الداخلية. وشملت المواضيع المشتريات، وتحديد تقييمات المراجعة الداخلية، ومنهجيات خطط العمل، وإدارة الوقت. وواصل الفريق استخدام أداة إلكترونية لتخطيط الأعمال وتخصيص الموارد (Wrike) لإتاحة الإدارة المرنة للمشاريع.

سابعا - تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر لعام 2022

تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

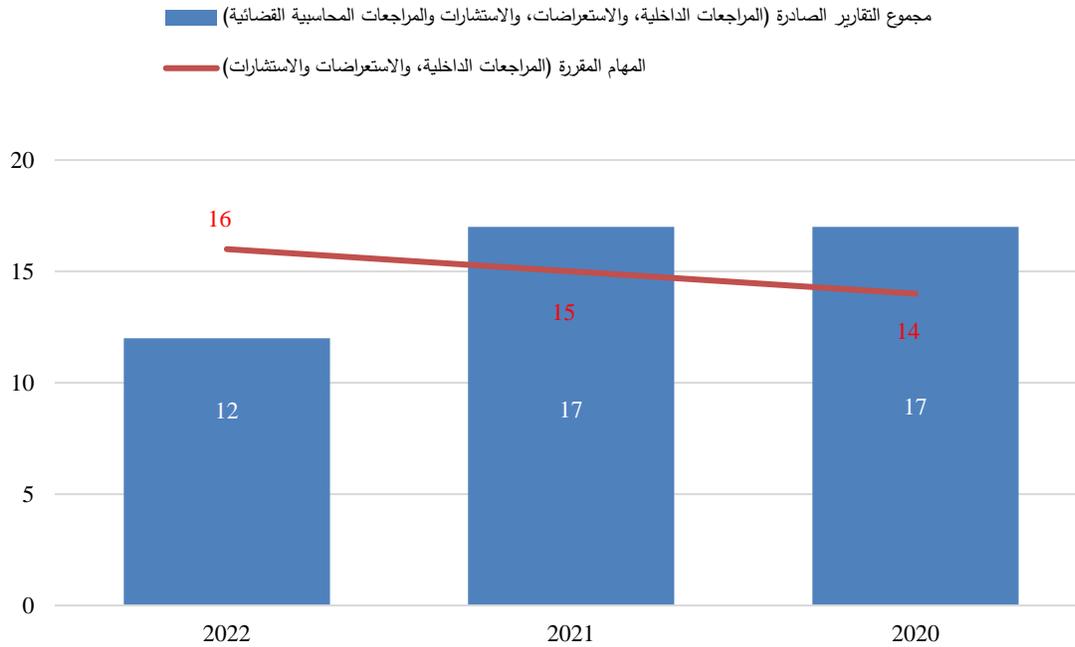
37 - تمثل الهدف من خطة عمل المراجعة لعام 2022 في تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة وعمليات الرقابة؛ وتقديم تأكيد للمدير التنفيذي بأن عمليات الرقابة والإجراءات الداخلية تُنفذ على الوجه المنشود.

38 - وسعى فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات، في سياق إعداد خطة عمله لعام 2022، إلى كفالة الاتساق بين أولويات المراجعة، والاستراتيجية المؤسسية للمكتب، وأهداف الإدارة. وأقرت خطة عمل المراجعة على أساس المخاطر بالتنوع الجغرافي لعمليات المكتب العالمية وشملت المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب الميدانية، والاستعراضات المواضيعية والمهام الاستشارية.

39 - وقدم الفريق 11 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية، وتقريراً واحداً عن عمليات المراجعة المحاسبية القضائية و 37 تقريرا عن مراجعة حسابات المشاريع. وإضافة إلى ذلك، أُعطيت الأولوية لضمان استقلاليته وإعادة بناء الثقة مع شركائنا.

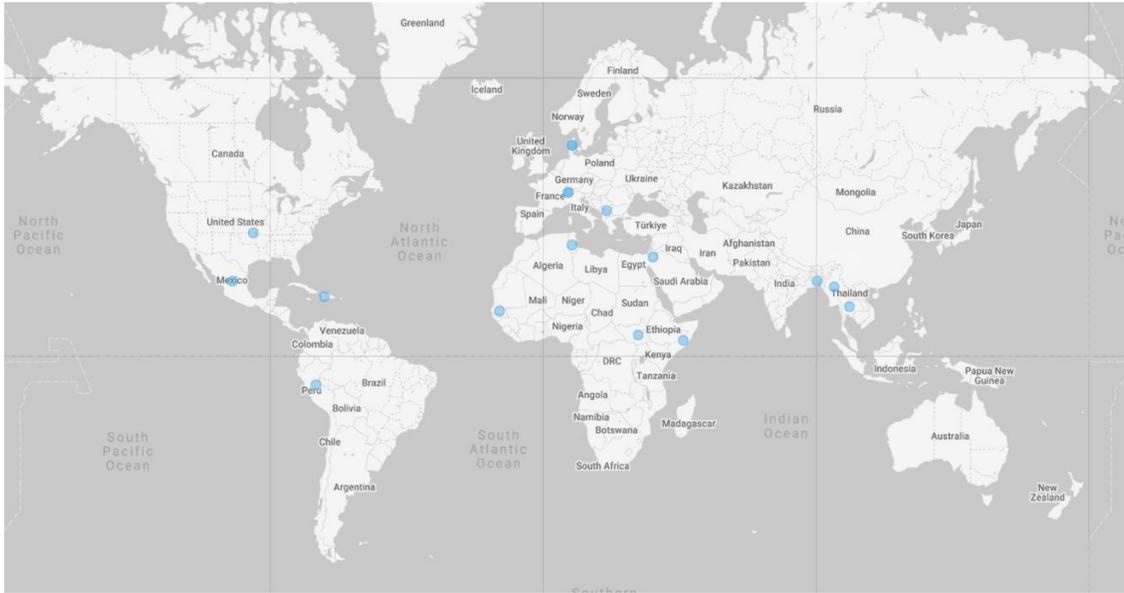
الشكل 1

إنجاز خطة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، 2020-2022



الشكل 2

التوزيع الجغرافي للتقارير الصادرة في عام 2022



ملاحظة: لا تعكس هذه الخريطة موقف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو بشأن تعيين حدوده.

40 - وتشمل ولاية الفريق تقديم الخدمات الاستشارية للإدارة، بناء على طلبها عادةً. وخلال عام 2022، شرع الفريق في سبع مهام استشارية، أنجزت ثلاث منها (ترد النتائج في الفصل التاسع أدناه)؛ ورُحلت المهام الأربعة المتبقية إلى عام 2023. وقد شملت الأنشطة الاستشارية في عام 2022 تقديم المشورة الرسمية أو غير الرسمية، أو التحليل أو التقييم، سواء كان ذلك في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات أو أنشطة التحقيق. وعند تقديم الخدمات الاستشارية، حافظ الفريق على موضوعيته ولم يأخذ على عاتقه مسؤوليات إدارية، من قبيل تنفيذ المشورة.

41 - وخلال عام 2022، طبق الفريق نهجًا مختلطًا، باستخدام البعثات الميدانية عن بعد وفي الموقع على السواء عند إجراء عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية. فحيثما كان النهج القائم على تقييم المخاطر يتطلب وجودًا ماديًا في الميدان، فإنه إما أنجز البعثة الميدانية بنفسه، أو تعاقد مع متعهد محلي لإجراء عمليات التحقق، مع تقديم تقرير منفصل يركز على التحقق المادي.

ألف - رصد الأنشطة وتنسيقها

42 - واصلت اللجنة الاستشارية للمراجعة استعراض خطة العمل السنوية للفريق وميزانيته وتقاريره النهائية عن المهام. وقدمت اللجنة أيضًا مساهمات لتعزيز فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والتحقيق. وكما ذكر آنفاً، يرد التقرير السنوي للجنة لعام 2022 في المرفق 7.

43 - ولتعزيز التنسيق والكفاءة، أبلغ الفريق مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بخطة عمله السنوية، ونتائج عمليات مراجعة الحسابات التي اضطلع بها وتقاريره النهائية عن مراجعة الحسابات.

باء - تقارير وتقييمات المراجعة

الجدول 2

توزيع تقييمات المراجعة، حسب نوع المهام والمنطقة، 2022

مجال المهام	عدد المهام	مرضية (فعالة)	مرضية جزئياً (بعض التحسين)	مرضية جزئياً (بحاجة إلى تحسينات كبيرة)	غير مرضية (غير فعالة)	التقييم لا ينطبق
مراجعة حسابات المكاتب القطرية والمهام الاستشارية	7	0	3	1	0	3
منطقة أفريقيا	2	0	0	1	0	1
منطقة آسيا	1	0	1	0	0	0
منطقة أوروبا ووسط آسيا	2	0	2	0	0	0
منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2	0	0	0	0	2
منطقة الشرق الأوسط	0	0	0	0	0	0
مجموع الخدمات في نيويورك	0	0	0	0	0	0
مراجعة الحسابات المواضيعية وعمليات مراجعة الحسابات والمهام الاستشارية في المقر	4	3(أ)	0	0	0	1
تقارير مراجعة حسابات المشاريع المتضمنة تقييماً لعمليات الرقابة الداخلية ورأياً بشأن البيانات المالية	31	18	12	0	1(ج)	0
تقارير مراجعة حسابات المشاريع المتضمنة رأياً بشأن البيانات المالية فقط	6	6(ب)	0	0	0	0
عمليات المراجعة المحاسبية القضائية	1	0	0	0	0	1
المجموع	49	27	15	1	1	5

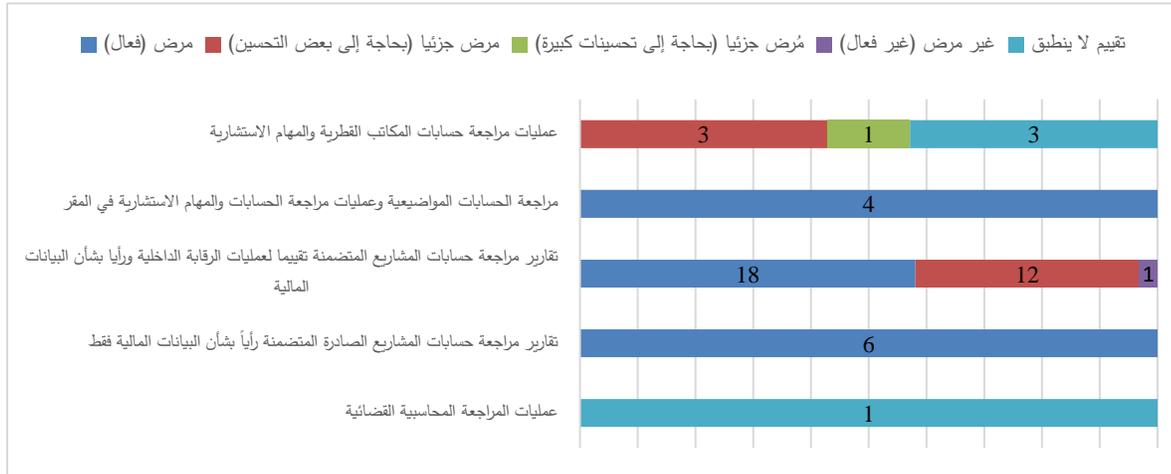
(أ) عند تصنيف استنتاجات مراجعي الحسابات، يعتبر تقرير التقييم الأمني "لنظام سويفت" (الذي أكد الامتثال لضوابط "نظام سويفت" الإلزامية) وتقريراً تأكيد الاستثمارات (المتضمنان للأرصدة المؤكدة والموقفة) تقارير مرضية.

(ب) عند تصنيف استنتاجات المراجعة، تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأياً غير مشفوع بتحفظ مرضية، في حين تعتبر المراجعة المالية للمشروع المتضمنة رأياً مشفوعاً بتحفظ غير مرضية.

(ج) حصل المشروع على تقدير "مرض جزئياً (بحاجة إلى بعض التحسين)" للمراجعة الداخلية للحسابات، وعلى "رأي مشفوع بتحفظ" للمراجعة المالية. ولذلك صنف الفريق المشروع باعتباره غير مرض في هذا الجدول.

الشكل 3

نظرة عامة إلى تقييمات المراجعة الداخلية، 2022



44 - وأصدر الفريق 49 تقريراً في عام 2022، مقابل 53 تقريراً في عام 2021. ومن أصل 49 تقريراً، هناك 11 تقريراً لعمليات المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية للمكاتب القطرية التابعة لمكتب خدمات المشاريع، ووظائف المقر والمجالات المواضيعية؛ وتقرير واحد عن مراجعة محاسبية قضائية؛ والتقارير المتبقية البالغ عددها 37 تقريراً هي عبارة عن عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها شركات خارجية تحت إشراف الفريق، وذلك أساساً للوفاء بمتطلبات الإبلاغ عن المشاريع.

45 - وفي كل مراجعة داخلية للمكاتب، والوظائف والمشاريع التابعة لمكتب خدمات المشاريع، يعطي الفريق تقييماً عاماً منبثقاً عن عملية المراجعة يكون مرضياً (فعالاً)، أو مرضياً جزئياً (بحاجة إلى بعض التحسينات)، أو مرضياً جزئياً (بحاجة إلى تحسينات كبيرة) أو غير مرض (غير فعال)، وذلك بناءً على تقييمه العام للعمليات ذات الصلة في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة⁽⁸⁾.

46 - ويُطبق الفريق 'مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات' الذي تتبعه الأمم المتحدة، وفقاً لما جاء في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين، 2007 (DP/2008/21). ويقدم الفريق الدعم التقني إلى مديري المشاريع في الوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات مشاريعهم. ويستعين الفريق بشركات مراجعة مهنية خارجية حاصلة على الموافقة مسبقاً بأنها مؤهلة لإجراء عمليات المراجعة هذه. وتلتزم الشركات بالاختصاصات المعتمدة، وتخضع تقارير مراجعة الحسابات التي تعدها لإجراءات ضمان الجودة التي يقوم بها الفريق قبل إصدارها. ويتيح هذا الترتيب تحقيق أوجه الكفاءة من حيث التكلفة، والالتساق في الإبلاغ، وتحسين الجداول الزمنية، وتبسيط العمليات فيما يتعلق بإجراء مراجعة حسابات المشاريع.

(8) يمكن الاطلاع على شرح مفصل لتقييمات المراجعة على الموقع الشبكي الخارجي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

جيم - تحليل البيانات والمبادرات التي تتيح استخدام التكنولوجيا

47 - مكّنت التحسينات الإضافية في برنامج تحليل البيانات الذي وضعه فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات الفريق من فحص مجموعات كاملة من البيانات لتحديد المواطن التي تنذر بعدم الامتثال وبالاختيال وغيرها من الاتجاهات، وهو فحص نتجت عنه معاينة أكثر فعالية في مجال المراجعة وتركيز على البنود العالية المخاطر.

48 - وفي عام 2022، وضع الفريق نموذجاً إضافياً لتقييم المخاطر مصمماً لتحديد المخاطر في جميع المجالات الوظيفية الأساسية لمكتب خدمات المشاريع وجميع الوحدات، بما في ذلك وحدات المقر، والهيئات الرقابية، والمناطق، والمكاتب والمشاريع. وتُرْتَبّ المجالات الوظيفية والمناطق وفقاً لأولويتها، مع مراعاة توصيات مراجعي الحسابات في السنوات الثلاث الماضية. وقد أصبح هذا النموذج أداة أساسية في وضع خطة العمل السنوية للفريق.

49 - وواصل الفريق استخدام تقييمه السنوي الموحد الآلي للمخاطر في جميع مكاتب مكتب خدمات المشاريع ومشاريعه، وأدمج عدداً من التعديلات المنطقية لتحقيق نتائج أكثر قوة. فهو يتيح مراقبة المخاطر باستمرار ويزيد من كفاءة الفريق. ويمكن استخدام كلا نموذجي تقييم المخاطر كأداتين لاتخاذ القرارات الإدارية.

50 - ونظراً لأهمية مشروع PharmaMX، والمخاطر الكبيرة المحددة فيه، وضع الفريق اختبارين لتحليل البيانات مخصصين للمشروع يُراقبان على أساس ربع سنوي بالتعاون مع فريق المشروع.

51 - ووضع الفريق لوحتي متابعة فيما يتعلق بالتحقيقات، هما لوحة المتابعة لقضايا التحقيقات ولوحة المتابعة لقضايا التحقيقات في سوء السلوك الجنسي، وكلتاها مرئيتان لمنظمة مكتب خدمات المشاريع بأسرها. وتُنشر لوحتا المتابعة على الشبكة الداخلية لمكتب خدمات المشاريع ويجري تحديثهما شهرياً.

52 - وحسّن الفريق لوحة المعلومات الخاصة به الرامية إلى تتبع التقدم الذي تحرزه المكاتب الميدانية ووحدات المقر التابعة لمكتب خدمات المشاريع في تنفيذ التوصيات، وذلك بهدف دعمها لتحقيق أهدافها قبل نهاية العام. وتوفر لوحة المعلومات تحديثاً آنياً بشأن عدد من التقارير التي يصدرها الفريق.

53 - ولدى الفريق مشرف متفرغ على البيانات شارك في عام 2022 في الاجتماعات الشهرية لفريق المشرفين على البيانات وتواصل مع فريق تكنولوجيا المعلومات حسب الاقتضاء.

54 - وفي عام 2022، استهل مكتب خدمات المشاريع، والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية مشروعاً يعرف باسم طرق تحليل البيانات للكفاء الرقمي لمراجعي الحسابات. ويشترك الفريق، إلى جانب كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، في الاجتماعات التي يبادر بعقدتها فريق المشروع. وهذا مشروع جارٍ، ومن المقرر نشر عدد من الإصدارات في عام 2023.

ثامنا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

55 - وصل معدل تنفيذ توصيات المراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 98 في المائة، وهو ما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنة بمعدل التنفيذ المرتفع بالفعل (97 في المائة) المسجل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهذا يدل على استمرار استجابة الإدارة والتزامها على الرغم من الزيادة في عدد التوصيات

المقدمة. ويظهر الجدول 3 النتائج المتعلقة بجميع توصيات مراجعي الحسابات التي صدرت في الفترة ما بين عامي 2008 و 2022. ولم يتبق سوى توصية واحدة من توصيات المراجعة الصادرة في عام 2020 أو قبله لم تغلق بعد.

56 - وفي عام 2022، أغلق فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات 210 توصيات من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة بين عامي 2018 و 2022. وكما هو مبين في المرفق 3، سحبت ثلاث توصيات لأنها لم تعد منطبقة.

57 - وتمشيا مع إطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية، اشتملت خطة عمل الفريق السنوية على أنشطة متابعة ورصد تهدف إلى التأكد من أن الإجراءات الإدارية نُفِّذت بفعالية. وفي عام 2022، استمر الفريق في العمل مع الإدارة من أجل كفالة وضع أهداف مدروسة بعناية للتنفيذ ورصدها استنادا إلى سجلات الإنجاز الداخلية.

الجدول 3

حالة تنفيذ توصيات المراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

مجموع توصيات الفترة 2020-2008	2022			2021			مجموع توصيات الفترة 2020-2008	عدد توصيات المراجعة المغلقة
	المجموع	عمليات المراجعة الداخلية المشاريع	عمليات المراجعة الداخلية حسابات والاستعراضات	المجموع	عمليات المراجعة الداخلية المشاريع	عمليات المراجعة الداخلية والاستعراضات		
5 191	56	35	21	120	27	93	5 015	التوصيات المغلقة
98	36	41	30	98	100	98	100	نسبتها المئوية
102	99	50	49	2	0	2 ^(أ)	1	التوصيات قيد التنفيذ
2	64	59	70	2	0	2	0	نسبتها المئوية
5 293	155	85	70	122	27	95	5 016	المجموع

(أ) تتعلق إحدى التوصيتين بتقرير المراجعة التقنية لمكتب هاي تي. ونظرا للظروف الاستثنائية في هاي تي، لم يتمكن المكتب من الوصول إلى مواقع المشاريع أو إغلاق توصية المراجعة؛ وأرجئ موعد الإغلاق إلى عام 2023.

58 - ويصور الجدول 4 تقادم التوصيات التي كانت لا تزال معلقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، حيث كانت نسبة 97 في المائة منها معلقة لمدة تقل عن 12 شهرا، ونسبة 2 في المائة معلقة لمدة تراوح بين 12 شهرا و 18 شهرا، ونسبة 1 في المائة فقط كانت معلقة لمدة تزيد عن 18 شهرا.

59 - وكانت هناك توصية مراجعة واحدة لا تزال معلقة منذ فترة طويلة صدرت قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 بأكثر من 18 شهرا (في 30 حزيران/يونيه 2021 أو قبل ذلك)، على النحو المفصّل عنه في المرفق 2. ويقارن هذا العدد بالتوصيات الأربع التي كانت لا تزال معلقة لمدة تزيد عن 18 شهرا في نهاية عام 2021، والتي أُغْلِقَت جميعها منذ ذلك الحين.

الجدول 4

تقديم التوصيات استناداً إلى الإطار الزمني الأصلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

درجة الأولوية	مجموع التوصيات المعلقة	لمدة تقل عن 12 شهراً	لمدة تراوح ما بين 12 و 18 شهراً	لمدة تزيد عن 18 شهراً
عالية	22	20	1	1
متوسطة	74	73	1	0
لا ينطبق	6 ^(أ)	6	0	0
المجموع	102	99	2	1

(أ) الخطط العلاجية الست المتفق عليها التي نبعت من التقييم الذي أجري لقياس مدى امتثال المكتب للضوابط الأمنية التي يفترض أن تطبقها الجهات المستخدمة لنظام سوفيت لا تتطوي على أي درجة أولوية.

تاسعا - النتائج الرئيسية لمهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية

المسائل الرئيسية المحددة

60 - حدد فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات المسائل الرئيسية التي أسفرت عنها مهامه المدرجة في خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2022 وأوجز هذه المسائل بطريقة موزعة حسب المجال الوظيفي، وذلك بالنسبة إلى مهام المراجعة والمهام الاستشارية على حد سواء.

61 - وحدد الفريق، في عام 2022، مسائل رئيسية في المجالات التالية:

(أ) المسائل المتكررة المتصلة برصد نفقات المشاريع مثل الإفراط في الاسترداد، والتأخير في استرداد الميزانية، والأخطاء في توزيع تكاليف الموظفين، والاعتراف بنفقات المشاريع في الفترة الخاطئة؛

(ب) مسائل الشراء المتكررة التي تضمنت عدداً من الحالات التي أثرت فيها تعاريف الاحتياجات غير الصحيحة على المنافسة، وحالات عدم الامتثال لعمليات الشراء وأوجه القصور في تخطيط المشتريات. وكانت هناك أيضاً أخطاء أثناء عملية تقييم العطاءات، مثل الاستبعاد غير العادل لموردين، وعدم تحديد العلامات المنذرة باحتمال حدوث تواطؤ، وعدم كفاية تحليل معقولية التكلفة لضمان القيمة مقابل المال؛

(ج) عدة مسائل حُددت كانت تتعلق بإدارة المنح، مثل صرف المنح دون رصد سليم، وحالات التأخير في إغلاق المنح المنفذة، وقرارات منح الاتفاقات القانونية بأثر رجعي، والافتقار إلى التوجيه المتعلق بالمنح التي تغطي أعمال البنى التحتية؛

(د) المخاطر التي حددت فيما يتعلق بالعمل الذي لا يتسق مع الرسومات، وسوء الصنعة، والتخلص غير السليم من الأنقاض، والمشاريع قيد فترة الإخطار مع تحديد العيوب، وترهل الجوائز الشبكية الحاملة للأسقف الذي لوحظ أثناء التفتيش المادي لأحد المشاريع، مما يشير إلى أن الهيكل قد يكون غير مأمون للإشغال؛

(هـ) المسائل المتكررة في الموارد البشرية المتعلقة بالتعيينات بموجب عقود مدتها 100 يوم، وتضارب المصالح في تعيينات الأفرقة، ومتطلبات الوظائف، ومعايير الفرز.

62 - ويتابع الفريق الإجراءات التي تتخذها الإدارة بشأن المسائل المذكورة أعلاه.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية التي صدرت في عام 2022

63 - صدرت 70 توصية من توصيات المراجعة الداخلية في عام 2022، في مقابل 95 توصية صدرت في عام 2021. وبلغ متوسط عدد التوصيات لكل تقرير مراجعة 10 توصيات في عام 2022، وهو أعلى من المتوسط البالغ ست توصيات في عام 2021. وتعزى الزيادة إلى الاستعراض الشامل الذي أجره فريق مراجعة الحسابات لعمليات إدارة المنح.

64 - ومن بين التوصيات السبعين التي صدرت في عام 2022، اعتبرت 31 توصية عالية الأهمية، و 33 توصية متوسطة الأهمية، و لم تُحدّد أي درجة أولوية لست توصيات، على النحو المبين في الجدول 5. ولا تُدرج التوصيات المنخفضة الأولوية في التقارير ولكن يُبلغ عنها خلال مرحلة العمل الميداني لمهام الفريق.

الجدول 5

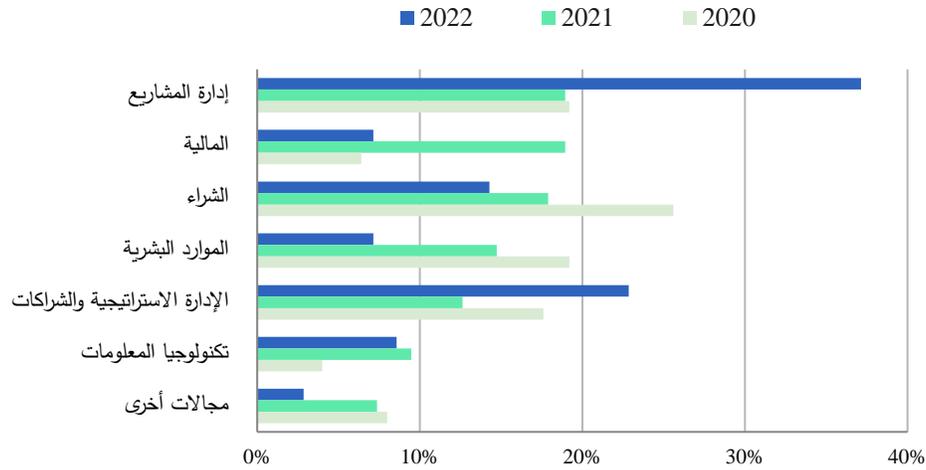
توصيات المراجعة الداخلية موزعة حسب درجة الأهمية

درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	2022	2021	2020	2022	2021	2020
عالية	31	44	52	44	48	42
متوسطة	33	45	73	47	46	58
لا ينطبق	6	6	0	9	6	0
المجموع	70	95	125	100	100	100

65 - ويعرض الشكل 4 مدى تواتر توصيات المراجعة الداخلية حسب المجال الوظيفي. وكانت المجالات الخمسة الأولى تتعلق بإدارة المشاريع (37 في المائة)، والإدارة الاستراتيجية والشراكات (23 في المائة)، والشراء (14 في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات (9 في المائة)، والموارد البشرية (7 في المائة). واستند التوزيع القائم على أساس المجال الوظيفي إلى نطاق المراجعة على النحو المحدد في تقييم المخاطر الذي أجري لكل مهمة من مهام الفريق. وجاءت الزيادة الكبيرة في عدد التوصيات في إطار إدارة المشاريع، والإدارة الاستراتيجية والشراكات نتيجة للاستعراض الشامل لعمليات إدارة المنح والتقييم الذاتي لاستقلالية الفريق.

الشكل 4

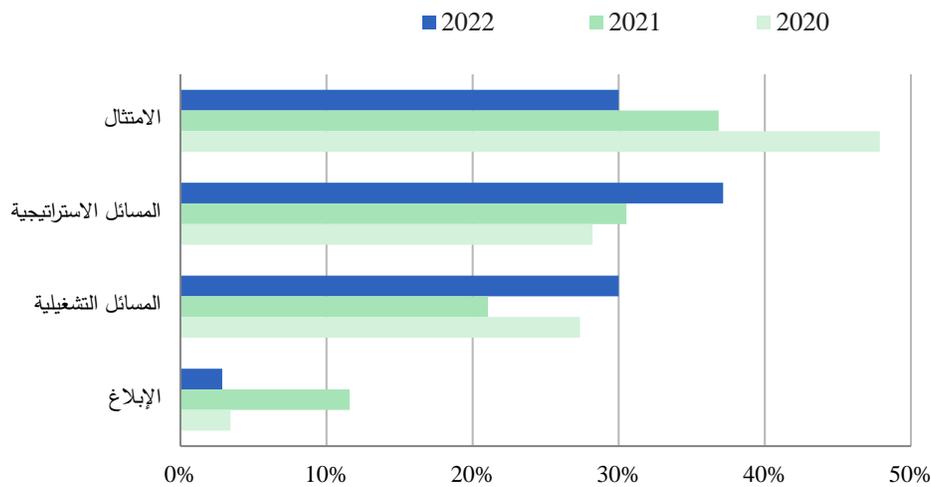
توصيات المراجعة الداخلية، موزعة حسب المجال الوظيفي، 2020-2022



66 - ويبين الشكل 5 توزيع التوصيات حسب نوع الهدف. وكانت التوصيات المتعلقة بالمسائل الاستراتيجية (37 في المائة)، والمسائل التشغيلية (30 في المائة)، ومسائل الامتثال (30 في المائة) التوصيات الأكثر شيوعاً، تلتها التوصيات التي تتناول مسائل الإبلاغ (3 في المائة). وكان عدد المسائل الاستراتيجية والتشغيلية أعلى نسبياً مما كان عليه في عام 2021، في حين انخفض عدد مسائل الامتثال ومسائل الإبلاغ.

الشكل 5

التوصيات التي صدرت في عام 2022، موزعة حسب الهدف



تحليل توصيات مراجعة حسابات المشاريع التي صدرت في عام 2022

67 - أسفرت تقارير مراجعة حسابات المشاريع عن 85 توصية مراجعة، بمتوسط قدره 2,3 توصية لكل تقرير، مقارنة بمتوسط قدره 0,8 في عام 2021. وتعزى الزيادة إلى التركيز الشديد على عمليات الرقابة الداخلية المتعلقة بإدارة المشاريع وماليتها.

68 - وارتفع عدد توصيات المراجعة المصنفة على أنها 'عالية الأهمية' من ثلاث توصيات في عام 2021 إلى ست توصيات في عام 2022 (انظر الجدول 6).

الجدول 6

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، موزعة حسب درجة الأهمية، 2020-2022

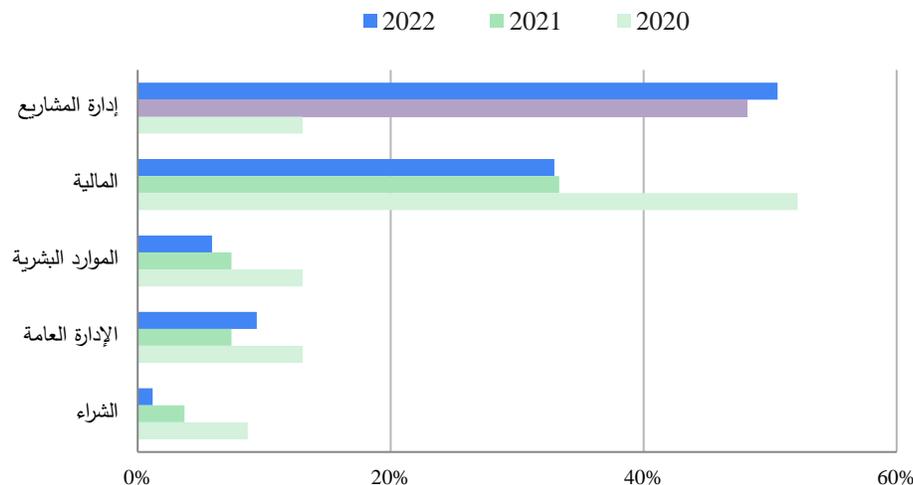
درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	2022	2021	2020	2022	2021	2020
عالية	6	3	0	7	11	0
متوسطة	79	24	100	93	89	100
المجموع	85	27	100	100	100	100

69 - ويرد في الشكل 6 تحليل لتوصيات مراجعة حسابات المشاريع البالغ عددها 85 توصية التي صدرت في عام 2022، حسب تواتر تقديمها في مجال وظيفي معين. وكان معظم هذه التوصيات يتعلق بإدارة المشاريع (51 في المائة) والمالية (33 في المائة).

70 - وبالنسبة إلى عام 2022، بلغ الأثر المحاسبي لملاحظات مراجعة حسابات المشاريع على تقارير الرقابة الداخلية 1 458 873 دولارا (في مقابل 121 794 دولارا في عام 2021). وصدر تقرير مراجعة واحد مشفوع بتحفظ في عام 2022 (لم يصدر أي تقرير من هذا القبيل في عام 2021).

الشكل 6

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، موزعة حسب المجال الوظيفي، 2020-2022



المهام الاستشارية

71 - اضطلع الفريق في عام 2022 بالمهام الاستشارية التالية:

- (أ) **التقييم الذاتي لاستقلالية الفريق** - طلب المجلس في قراره 13/2022 إلى مدير الفريق تقديم تقييم شامل لاستقلاليته. وأبرزت المهمة ما يلي: (أ) نتائج تقييم استقلالية الفريق؛ (ب) سبل تعزيز استقلالية الفريق؛ (ج) تقديرات الميزانية اللازمة لتنفيذ ولايته الكاملة؛
- (ب) **تقييم مخاطر مشروع اقتناء الأدوية في المكسيك** - أعد الفريق تقييماً للمخاطر في كانون الأول/ديسمبر 2020، جرى تحديثه على أساس ربع سنوي في عام 2021 وفي النصف الأول من عام 2022، جنباً إلى جنب مع استراتيجية المراجعة. وتضمن تقييم المخاطر للربع الثاني من عام 2022 متابعة للملاحظات التي أثيرت خلال المراجعة الداخلية التي أجراها الفريق للمشروع في عام 2021؛
- (ج) **تحليل البيانات لمشروع PharmaMX** - أعد الفريق اختبارين مخصصين لتحليل البيانات لمشروع PharmaMX: (أ) مقارنة بين الوفورات في التكاليف؛ (ب) مقارنة تاريخ الاستلام/الدفع. واستُخدم الاختباران لرصد النتائج على أساس ربع سنوي، وأيضاً في تقييم المخاطر نصف السنوي، 2022؛
- (د) اشتملت الخدمات الاستشارية الأخرى التي قُدِّمت في مجال المراجعة على ما يلي: (أ) إسداء المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات في اتفاقات المشاريع؛ (ب) المشاركة في الاجتماعات الرئيسية لكبار الإداريين؛ (ج) التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة ودعمها؛ (د) تقديم الدعم إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بالنهج الابتكارية لمكتب خدمات المشاريع؛ (هـ) تقديم الدعم في التشغيل الآلي لنظم مكتب خدمات المشاريع وسياساته وإجراءاته ورقمنتها؛ (و) عدة اجتماعات مع الشركاء والمانحين فيما يتعلق بأزمة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

عاشراً - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

- 72 - وفقاً للقرار 18/2012، يتيح فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقاريره المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات للجمهور، وهي متاحة على الموقع الشبكي للإفصاح عن مراجعة الحسابات التابع لمكتب خدمات المشاريع⁽⁹⁾. وفي حالات استثنائية، يجوز طمس أجزاء من التقارير أو حجبها بكاملها بناء على تقدير مدير الفريق.
- 73 - ولئن كانت التقارير الاستشارية لا تنشر، فإن الفريق يقدم نسخاً منها إلى الإدارة العليا.
- 74 - ولا يزال الإفصاح العلني عن تقارير مراجعة الحسابات أمراً إيجابياً، إذ يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وقد نشر الفريق على الموقع الشبكي الخارجي للمكتب جميع تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت بعد 1 كانون الأول/ديسمبر 2012، فيما عدا التقارير التي حُجِّبت بصفة استثنائية لأسباب تتعلق بالسرية.

(9) <https://www.unops.org/about/governance/accountability/iaig/reports>

حادي عشر - التحقيقات

- 75 - فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد في مكتب خدمات المشاريع المسؤول عن إجراء تحقيقات في ادعاءات الغش والفساد وإساءة استعمال السلطة والمضايقات في مكان العمل وسوء السلوك الجنسي والانتقام، وغير ذلك من الأفعال المنطوية على سوء سلوك.
- 76 - وفي عام 2022، تلقى الفريق عددا من الشكاوى يتجاوز بكثير ما تلقاه في العام السابق، حيث فتح 124 قضية، بزيادة قدرها 51 في المائة عن عام 2021. وعلى الرغم من زيادة العدد الوارد من الشكاوى، تمكن الفريق من إنجاز 106 قضايا في غضون 4,3 أشهر في المتوسط. وفي نهاية العام، لم تكن لدى الفريق سوى خمس قضايا كانت لا تزال مفتوحة لأكثر من ستة أشهر.
- 77 - وواصل الفريق التركيز على القضايا المتعلقة بالغش والمخالفات المالية. ونتيجة لذلك، حدد الفريق خسائر مالية قدرها 971 293 دولارا، بزيادة نسبتها 158 في المائة عن العام السابق.

ألف - الشكاوى الواردة

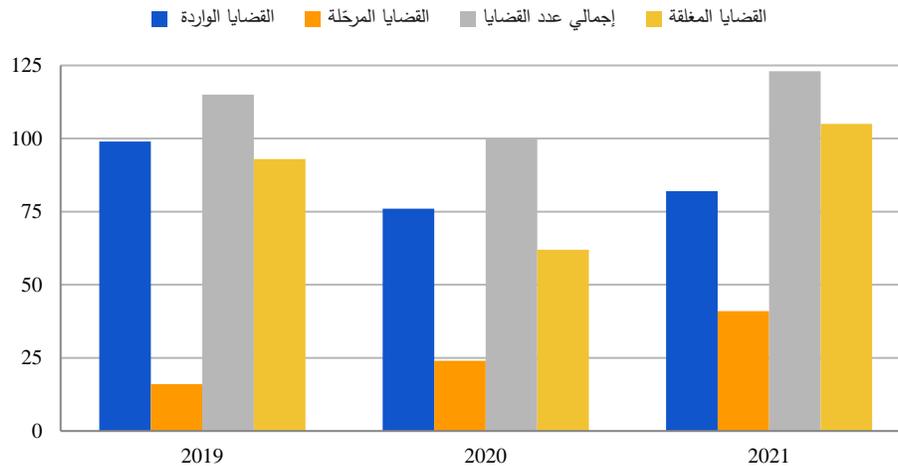
- 78 - في عام 2022، تلقى الفريق 265 شكوى، بزيادة قدرها 18 في المائة عن عام 2021 (225 شكوى). وفتح الفريق 124 قضية بناء على تلك الشكاوى؛ أما الشكاوى المتبقية فقد ارتثي أنها لا تدخل في نطاق ولايته ('قد يكون من الأنسب أن تتولاها وحدة أخرى' أو 'لا تبرر اتخاذ مزيد من الإجراءات').

باء - القضايا المفتوحة

- 79 - بالإضافة إلى القضايا البالغ عددها 124 التي فُتحت في عام 2022، كانت هناك 24 قضية مرحلة من العام السابق (انظر الشكل 7، أدناه).

الشكل 7

عدد القضايا المفتوحة، 2020-2022

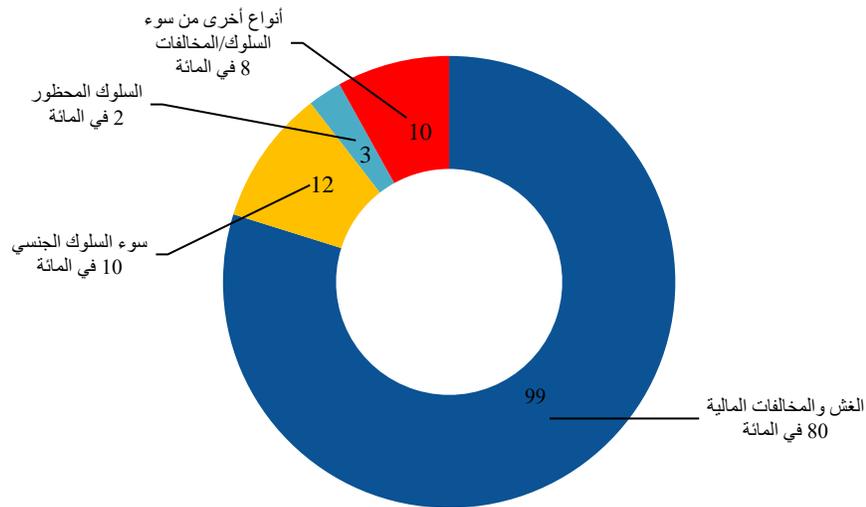


80 - ومن بين القضايا المفتوحة البالغ عددها 124، كانت 94 قضية قد أُحيلت من الإدارة أو الموظفين وست قضايا من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ووردت 18 قضية من أطراف خارجية (بائعون ومقدمو خدمات تأمين) وأربع قضايا من مشتكين مجهولي الهوية. وفتحت قضيتان نتيجة لمعلومات حُدثت في عمليات مراجعة أو تحقيقات أخرى اضطلع بها الفريق.

81 - وكان معظم القضايا الـ 99 التي فتحت في عام 2022 يتعلق بحالات غش أو مخالفات مالية مزعومة (الغش في الشراء، أو الغش في الاستحقاقات، أو السرقة، أو الاختلاس، أو إساءة استخدام الموارد). وكانت 12 قضية تتعلق بادعاءات بوقوع سوء سلوك جنسي (تحرش جنسي، أو اعتداء جنسي، أو استغلال وانتهاك جنسيان). وانطوت ثلاث قضايا على ادعاءات بوقوع سلوك محظور (المضايقة أو إساءة استعمال السلطة). وكانت القضايا العشر المتبقية تتعلق بأنواع أخرى من سوء السلوك المزعوم أو المخالفات المزعومة.

الشكل 8

توزيع القضايا الواردة حسب الفئة في عام 2022



الجدول 7

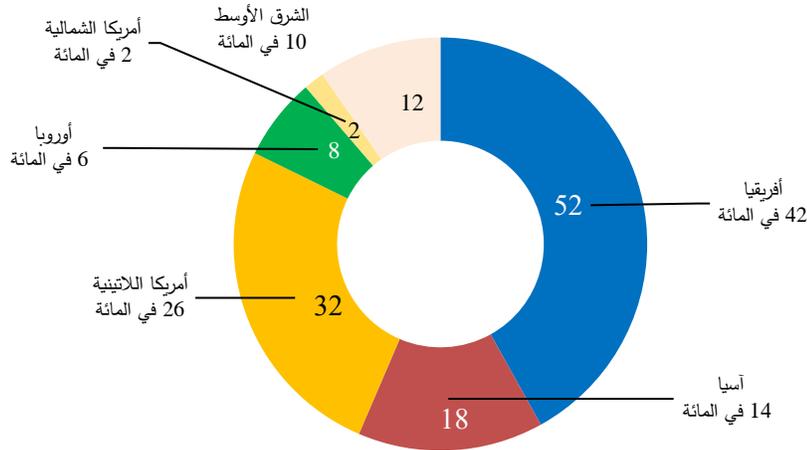
توزيع القضايا الواردة حسب الفئة، 2020-2022

فئة الادعاء	القضايا الواردة في عام 2020	القضايا الواردة في عام 2021	القضايا الواردة في عام 2022
الغش والمخالفات المالية	66	56	99
السلوك المحظور	0	4	3
سوء السلوك الجنسي	4	13	12
الانتقام	0	1	0
أنواع أخرى من سوء السلوك/المخالفات	6	8	10
المجموع	76	82	124

82 - وكانت أفريقيا المنطقة التي فتح فيها الفريق أكبر عدد من القضايا في عام 2022 (52 قضية)، تلتها أمريكا اللاتينية (32 قضية)، وآسيا (18 قضية)، والشرق الأوسط (12 قضية)، وأوروبا (8 قضية)، وأمريكا الشمالية (قضيتان).

الشكل 9

التوزيع الجغرافي للقضايا المفتوحة في عام 2022



جيم - نتيجة التحقيقات

83 - خلال عملية تلقي الشكاوى، يقيم الفريق أولاً ما إذا كانت المسألة تدخل في نطاق ولاية التحقيق المنوطة به. فالفريق مكلف بولاية التحقيق في ادعاءات سوء سلوك منسوب لموظفين تابعين للمكتب وادعاءات الممارسات المحظورة المنسوبة لأطراف ثالثة متعاقد معها.

84 - ثم يجري الفريق استعراضاً أولياً، حيث يجمع الأدلة الأساسية ويحفظها لتحديد ما إذا كان الأمر يستدعي إجراء تحقيق. ورهنأً بكفاية الأدلة ومدى خطورة الادعاءات، يمكن أن يجري الفريق تحقيقاً.

85 - وإذا كان الادعاء الموجه ضد أحد موظفي المكتب مثبت بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني في قسم الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية عملاً بالتعليمات التنفيذية OI.IAIG.2020.01. أما إذا كان الادعاء يتعلق بأحد الموردين الذين يتعاملون مع المكتب، فتُحال المسألة إلى لجنة استعراض الموردين، عملاً بالتعليمات التنفيذية OI.PG.2021.02. وتُحال قضايا الانتقام إلى مكتب الأخلاقيات، بموجب التعليمات التنفيذية OI.Ethics.2022.01.

86 - وفي عام 2022، أغلق الفريق 106 قضايا (انظر الجدول 8).

الجدول 8

قضايا التحقيق المضطع بها في عام 2022

حالة النظر في القضايا	عدد القضايا
القضايا المرحلة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	22
القضايا الواردة خلال العام	124
القضايا التي أعيد فتحها خلال العام	2
مجموع القضايا المضطع بها خلال العام	148
القضايا التي أُغلقَت خلال العام	106
القضايا التي كانت لا تزال مستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	42

87 - ومن بين القضايا الـ 106 التي أغلقها الفريق في عام 2022، كانت 61 قضية مثبتة بالأدلة (58 في المائة). وخلص الفريق في 33 قضية إلى أن الادعاءات غير مثبتة بأدلة. وفي القضايا الـ 12 المتبقية، خلص الفريق إلى أن الادعاءات تقع خارج نطاق ولايته.

القضايا المثبتة بأدلة

88 - كانت القضايا المثبتة بأدلة البالغ عددها 61 قضية (انظر المرفق 6) تشمل 30 موظفا و 36 مُورداً. وأحال الفريق الموظفين إلى المسؤول القانوني في الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية بشأنهم، وأحال الموردين إلى لجنة استعراض الموردين. وكانت غالبية القضايا التي ثبت فيها وقوع سوء سلوك تتعلق بالغش أو المخالفات المالية (50 قضية).

الجدول 9

نتيجة قضايا التحقيق في عام 2022

النتيجة	العدد
القضايا غير المثبتة بأدلة	
بعد الاستعراض الأولي	18
بعد التحقيق	15
المجموع الفرعي	33
القضايا الخارجة عن نطاق ولاية الفريق	12
القضايا المثبتة بأدلة	61
المجموع	106

الخسائر المالية واستردادها

89 - وصل مجموع الخسائر المالية المثبتة بأدلة في القضايا التي حقق فيها الفريق في عام 2022 إلى 971 293 دولاراً. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة مقارنة بعام 2021 (375 550 دولاراً) عموماً إلى قضية واحدة حدد فيها الفريق خسارة مالية قدرها 766 186 دولاراً. وقد أحال الفريق جميع الخسائر إلى الإدارة

لاستردادها. وفي عام 2022، استعادت الإدارة 319 948 دولارا من الخسائر التي حددها الفريق (10). ولا يزال استرداد الخسائر المالية المتبقية جاريا.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك

- 90 - أحال الفريق 30 فردا إلى المسؤول القانوني في الموارد البشرية في عام 2022 على النحو التالي:
- (أ) أنهيت عقود ثلاثة أفراد؛
- (ب) حُقِّصَت رتبة فرد واحد؛
- (ج) منع فردان، كانا قد سرقا الأجوبة التي قدماها خلال عمليات الاستقدام، بصفة مؤقتة من تقديم طلبات لشغل وظائف شاغرة في المكتب؛
- (د) انتهت خدمة ثلاثة أفراد في مكتب خدمات المشاريع قبل أن ينجز التحقيق. ووُضعت رسائل في ملفاتهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو كانوا قد استمروا في العمل لدى المكتب؛
- (هـ) كانت قضايا متعلقة بـ 21 فردا لا تزال قيد النظر في نهاية عام 2022.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (الأعوام السابقة)

91 - تناول مكتب خدمات المشاريع أيضا مسائل أثرت ضد خمسة أفراد يعود تاريخ قضاياهم إلى ما قبل عام 2022. وأنهيت خدمة ثلاثة أفراد، ومنع فرد واحد مؤقتا من تقديم طلبات لشغل وظائف شاغرة في المكتب، وأغلقت قضية واحدة دون اتخاذ أي إجراء آخر.

الجزاء المفروضة على الموردين

92 - في عام 2022، أحال الفريق 31 قضية، تشمل 36 موردا و 38 مدير شركة، إلى لجنة استعراض الموردين. واتخذت اللجنة إجراءات في 13 قضية من القضايا البالغ عددها 31 قضية⁽¹¹⁾. ونتيجة لذلك، حظر مكتب خدمات المشاريع التعامل مع:

- (أ) مورد واحد واثنان من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة سنتين؛
- (ب) ثلاثة موردين وثلاثة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة ثلاث سنوات؛
- (ج) موردين واثنان من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة أربع سنوات؛
- (د) مورد واحد ومسؤول رئيسي واحد في شركة لمدة ست سنوات؛
- (هـ) مورد واحد واثنان من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة سبع سنوات؛
- (و) وجهت اللجنة أيضا رسائل تحذيرية إلى ستة موردين.

(10) استرد مبلغ قدره 2 265 دولارا من الخسائر المالية التي حددها الفريق في عام 2022. واسترد المبلغ المتبقي وقدره 317 683 دولارا من الخسائر التي حددها الفريق في عام 2021.

(11) لم تكن لجنة استعراض الموردين قد بنت في القضايا المتبقية البالغ عددها 18 قضية في نهاية عام 2022.

93 - وإضافةً إلى ذلك، اتخذت اللجنة إجراءات في 10 قضايا تعود إلى ما قبل عام 2022. فحظرت التعامل مع:

- (أ) موردان واثنان من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة سنة واحدة؛
- (ب) ستة موردين وستة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة ثلاث سنوات؛
- (ج) مورد واحد ومسؤول رئيسي واحد في شركة لمدة أربع سنوات؛
- (د) أربعة موردين وثلاثة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة خمس سنوات؛
- (هـ) موردان وأربعة من المسؤولين الرئيسيين في شركات لمدة ست سنوات؛
- (و) مورد واحد ومسؤول رئيسي واحد في شركة لمدة سبع سنوات؛
- (ز) تلقى مورد واحد ومسؤول رئيسي واحد في شركة رسالة لوم؛

94 - وحتى الآن، فرض مكتب خدمات المشاريع جزاءات على 295 موردا استنادا إلى النتائج التي توصل إليها الفريق. وتُطلع منظمات أخرى في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات على الجزاءات. وعلى سبيل الوقاية، يواصل الفريق، من خلال برنامجه للمراجعة المستمرة وتحليل البيانات، التحقق من عدم اشتغال المعاملات على موظفين أو موردين خاضعين لجزاءات.

دال - تعزيز القدرة على التحقيق

95 - في عام 2022، كان الفريق يتألف من خمسة موظفين فنيين متفرغين، يعاونهم مساعدات تحقيقات. وهو يعتمد أحيانا على الخبراء الاستشاريين للحصول على دعم إضافي. واستعان الفريق أيضا بخدمات عدد من شركات التحقيق الدولية من خلال اتفاقات طويلة الأجل للمساعدة في تكملة عمله وتلبية احتياجات الإدارات الأخرى، كما هو الحال في مجال بذل العناية الواجبة.

96 - وإضافة إلى التقييم الذاتي فيما يتعلق باستقلالية الفريق وإقراره من قبل المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2022، زاد الفريق بشكل كبير من حجم فريق التحقيق الخاص به. وأنشأ خمس وظائف جديدة: كبير محققين (ف-4)؛ ومحقق واحد (ف-3) سيركز على القضايا التي تشمل ناطقين بالإسبانية؛ واثنان من محققين استلام الشكاوى (IICA-2)؛ ومحقق واحد معني بالاتصال بالمانحين (IICA-1). ومن المتوقع أن يكتمل الاستقدام لهذه الوظائف بحلول نيسان/أبريل 2023.

97 - ويواصل الفريق تركيز موارده على القضايا الخطيرة ويحيل مسائل الإدارة إلى المكاتب المختصة. وبالمثل، يعمل الفريق عن كثب مع الفريق المعني بالناس والثقافة ووحدة التظلمات الداخلية التابعة له فيما يتعلق بالقضايا التي تتطوي على ادعاءات بالمضايقة، والتمييز وإساءة استعمال السلطة.

98 - وفي إطار ثقافة 'عدم السكوت عن الخطأ' السائدة في المكتب، يُشجّل الفريق خط اتصال مباشرة وسرياً كي يستخدمه الأفراد الذين يرغبون في الإبلاغ عن سوء السلوك. وتجمع هذه البوابة الإلكترونية مختلف قنوات الإبلاغ عن المخالفات بجميع أنواعها وترشد المشتكين إلى تقديم المعلومات ذات الصلة. وتكفل هذه البوابة إحالة الشكاوى تلقائياً إلى الوحدة المعنية وتزيد كفاءة الفريق في استعراض الشكاوى.

هاء - سوء السلوك الجنسي

- 99 - تلقى الفريق 17 شكوى في عام 2022 تتعلق بادعاءات سوء السلوك الجنسي، فتح قضايا في 12 شكوى منها.
- 100 - وتتعلق ثلاث شكاوى بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتبين أن قضية منها ليست مدعومة بأدلة وقضية أخرى مدعومة بالأدلة. وكانت القضية الثالثة خارج نطاق ولاية الفريق وأحيلت إلى الهيئة المختصة. وتلقى الفريق ادعاءين بالاعتداء الجنسي، تبين أن أحدهما غير مدعوم بأدلة في حين أن الآخر كان مدعوماً بأدلة. وأبلغ مكتب الأمين العام بجميع قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين والاعتداء الجنسي، مما يجعلها متاحة للجمهور.
- 101 - وفتح الفريق سبع قضايا تحرش جنسي في عام 2022. وأغلق خمس قضايا، كانت ثلاث منها غير مدعومة بأدلة. وكانت القضيتان الأخريان خارج نطاق ولاية الفريق وأحيلتا إلى الهيئة المختصة.
- 102 - وتمشيا مع النهج المتمحور حول الضحايا الذي يتبعه المكتب، يعطي الفريق الأولوية لقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بإسنادها إلى محققين مدربين تدريباً خاصاً وتقصير فترات النظر في القضايا. وهو يكفل أيضاً توفير خدمات دعم الضحايا المناسبة.
- 103 - وأغلق الفريق بحلول نهاية عام 2022 عشر قضايا من القضايا الاثنتي عشرة المتعلقة بسوء السلوك الجنسي، استغرقت كل منها 89 يوماً وسطياً. وكان كل من القضيتين اللتين كانتا لا تزالان مفتوحتين بحلول نهاية العام مفتوحاً لمدة تقل عن شهرين.
- 104 - وفي عام 2022، واصل الفريق تقديم الدعم إلى الإدارة العليا فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهو يشارك في رئاسة الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع للمكتب، ويدعم تنفيذ الإدارة للعديد من مبادرات الأمين العام. فالفريق على سبيل المثال هو المسؤول، بصفته الهيئة المكلفة بالتحقيق، عن إبلاغ مكتب الأمين العام بجميع الادعاءات حيثما تتوفر بشأنها معلومات تكفي لتحديد عمل ينطوي على استغلال أو انتهاك جنسيين ويكون من الممكن تحديد هوية الجاني الذي ارتكبه أو هوية الضحية التي تعرضت له. ويشمل ذلك الادعاءات التي تتعلق بموظفي المكتب وبالموظفين العاملين لدى شركائه المنفذين على حد سواء. وتتاح تلك الإحصاءات للجمهور آنياً.
- 105 - وإضافة إلى ذلك، شارك الفريق في جلسة إحاطة بشأن مسؤوليات السلطات الإقليمية فيما يتعلق بالتحقيقات في سوء السلوك الجنسي، إلى جانب المنسق العام الجديد للمكتب المعني بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسيين. وواصل الفريق تقديم التوجيه إلى المكاتب المحلية على أساس مخصص.
- 106 - ويساعد الفريق الإدارة على تيسير مشاركة المكتب في أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check)، وهي أداة فرز مشتركة بين الوكالات أنشئت لمنع توظيف الجناة وإعادة توظيفهم. ويجري التحقق من سيرة جميع الموظفين الذين يستقدمهم المكتب باستخدام هذه الأداة. ويبلغ الفريق أيضاً عن موظفي المكتب الحاليين أو السابقين الذين فصلوا بسبب ثبوت ادعاءات التحرش الجنسي أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين المنسوبة إليهم بالأدلة، أو الذين تركوا المنظمة قبل أن تنتهي التحقيقات أو القضايا التأديبية المتعلقة بهم. وفي عام 2022، استجاب الفريق أيضاً لـ 12 طلباً وردت إليه من كيانات الأمم المتحدة الأخرى للتحقق من أفراد باستخدام أداة التحقق من انعدام السوابق.

107 - ويواصل الفريق التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذه المسائل من خلال عضويته في فريق ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة وبحضوره المؤتمرات التي تعقدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

108 - وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، عمل الفريق مع ست من منظمات الأمم المتحدة الأخرى (المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) في عام 2022 من أجل إجراء تدريب مشترك بين الوكالات لجهات التنسيق المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جميع أنحاء العالم.

واو - الأنشطة التنسيقية والاستشارية

109 - اضطلع الفريق بأنشطة استشارية في مجال التحقيقات، من قبيل: (أ) دعم الإدارة في أنشطة منع الغش وكشفه؛ (ب) توفير دورات تدريبية في مجال التحقيقات؛ (ج) متابعة التوصيات المتعلقة بالتحقيقات؛ (د) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع لمكتب خدمات المشاريع؛ (هـ) وضع أفضل ممارسات التحقيق من خلال المشاركة في اجتماعات ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة والعمل معهم.

110 - وفي عام 2022، وقع الفريق مذكرة تفاهم مع وحدة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لوزارة خارجية فنلندا، ليصل بذلك عدد الاتفاقات من هذا القبيل إلى 21 اتفاقاً. ولا تعزز هذه الاتفاقات ثقة الشركاء في المكتب فحسب، وإنما تمثل أداة قوية لتوفير الضمانات للزملاء الميدانيين أثناء تفاوضهم على التمويل مع العملاء.

111 - ومثل الفريق مكتب خدمات المشاريع في المؤتمر السنوي للمحققين الدوليين والفريق العامل المعني بحالات الطوارئ المعقدة.